

المهارات المحورية

نحو تحقيق جودة الخدمة التعليمية

أ. حرنان نجوى، جامعة عباس لغورو - خنشلة-

الملخص: تكمن أهمية البحث في انه يتناول موضوعا حيويا مهما حول مهارات القطب وجودة الخدمة التعليمية، كما انه يعالج العلاقة الموجودة بينهما من خلال (رضا الزبائن، والميزة التنافسية) لأنه إذا كانت المؤسسة تملك مثل هذه المهارات فانه من الصعب على المنافسين تقليدها ومن خاصيتها نحو صعوبة تقليد الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: المهارات، مهارات القطب، جودة الخدمة التعليمية

Résumé : L'objet de cette recherche est de s'intéresser au concept de base et la qualité des services éducatifs, cette recherche traite aussi la relation qui existe entre les deux, d'un point de vue « la satisfaction du client et l'avantage concurrentielle », par ce que si ces compétences les concurrent auront des difficultés à cerner leur fonctionnements, particulière qu'il est difficile de compétitivité
Mots-clés: compétences, compétences des Pole, qualité du service éducatif

مقدمة:

ترى نظرية الموارد والمهارات أن التميز التفافي الدائم للمؤسسة يقوم على خصوصيات أو تميز مواردها بحيث تواجه كافة المؤسسات والمنظمات (مؤسسات التعليم العالي) في عصرنا الراهن تحديات كثيرة فرضتها التغيرات البيئية، إضافة إلى تحديات فرضتها البيئة الداخلية، حيث أن التناقض لن يكون بين منتج وأخر ، بل بين كيان وآخر وهي لن تكون منافسة سعرية فقط بل سيكون التناقض الحقيقي حول المهارات المحورية، وبدأ الاهتمام والتزايد بالطلب على التعليم العالي نتيجة ازدياد عدد الجامعات وتنامي عدد الطلبة مما زادت المنافسة بين هذه المؤسسات وما يتبعها من متطلبات مادية وبشرية.

تعد إدارة الجودة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة المنافسة العالمية الشديدة بين المؤسسات الإنتاجية من جهة والخدمة من جهة أخرى، والنجاح الذي حقق في مفهوم التنظيمات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية في الدول المتقدمة وظهور تناقض بين هذه التنظيمات للحصول على المنتج الأفضل وإرضاء الزبائن ، في ضوء ذلك أصبح الاهتمام مؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات منها هي الأخرى مطالبة بتطبيق هذا المنهج والتركيز على هذه المهارات مما يكسبها مكانة وميزة تنافسية في قطاعها من أجل الحصول على نوعية أفضل من التعليم. إن الهدف من هذا المقال هو محاولة تقديم صورة واضحة حول المتغيرين الرئيسيين والعلاقة الموجودة بينهما هما المهارات المحورية وجودة الخدمة التعليمية وقد ارتأينا من خلاله عن الإشكالية التالية:

كيف تساهم المهارات المحورية في تحقيق جودة الخدمات التعليمية؟

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الدراسة النظرية:

- مقارنة الموارد والمهارات: مدخل لدراسة المهارات
- مهارات القطب (المهارات المحورية): تفكير مستقبلي

- مهارات القطب: مسار لتحقيق جودة الخدمة التعليمية

أولاً: مقاربة الموارد والمهارات: مدخل لدراسة المهارات

تعتبر المقاربة المبنية على الموارد والمهارات بان المؤسسة عبارة عن مجموعة من الموارد بعضها عادي متاح لجميع المؤسسات، وبعضها خاص يمكنها من إنشاء واستدامة الميزة التنافسية¹.

إن التحليل التفافي الكلاسيكي يدرس قطاع الصناعة لإيجاد مركز للمؤسسة ويسمح بإنشاء ميزة تنافسية حسب الاختيارات المحددة، بينما المقاربة المبنية على الموارد فإنها تهتم بإنشاء ميزة تنافسية، حماية الكفاءات النادرة في المؤسسة وهو ما يسمح بتطوير ميزتها التنافسية.

I - مقاربة الموارد: قدمت نظرية الموارد إسهامات ذات أهمية كبيرة في المؤسسة فقد كان لها دور مهم في إبراز العلاقة الموجودة بين صياغة وتدعم استراتيجيات المؤسسة في تطور المعرفة الجديدة، كما أظهرت كذلك بان الميزة التنافسية للمؤسسة تعتمد أساساً على موارد داخلية متاحة عكس نموذج "بورتر" الذي يرى أن هذه الميزة تعتمد على التكلفة أو التوسع². فمن الناحية التاريخية جاءت هذه النظرية كرد فعل على الكثير من الحالات الفاشلة لعمليات التنوع التي قامت بها مؤسسات كبرى على المستوى الدولي بين عقدين السنتين والثمانين من القرن العشرين، ومن بين الموارد التي تكسب ميزة تنافسية حسب هذه النظرية، نجد الموارد غير المادية التي أكسبت أهمية كبيرة نظراً لفلتها وصعوبة تكوينها، حيث تراكمًا تدريجياً عبر إتقان كيفية تنفيذ العمليات، خاصة هذه الموارد تؤدي إلى الحصول على ميزة تنافسية صعبة الملاحظة والتقليد على المدى القريب من قبل المنافسين.

I-1 - مفهوم الموارد: يعني مصطلح الموارد حسب مؤسس مقاربة الموارد Wenerflit بـأنها "مجموع الأصول المنظورة وغير المنظورة المرتبطة بأنشطتها خلال فترة طويلة نسبياً، بالإضافة إلى الأصول المادية المعروفة قد تمتلك المؤسسة موارد غير مادية تتعلق بالتكنولوجيا، مهارات الأفراد، الإجراءات التنظيمية، العلامات التجارية"³.

كما عرفها Berney "تمثل جميع الأصول، القدرات، العمليات التنظيمية، المعلومات والمعرفة، التي تراقبها المؤسسة وتسمح لها بتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات التي يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية"⁴.

في المقاربة المبنية على الموارد نجد مجموعة من المصطلحات استعملها الباحثون:

- **المدخلات:** تتعلق بعوامل الإنتاج الموجودة في السوق والتي لا تخص مؤسسة معينة، كالموارد الأولية، اليد العاملة

- **الموارد:** خاصة بالمؤسسة يمكن أن تكون ملموسة أو غير ملموسة، تنشأ انتلاقاً من المدخلات التي تحول عن طريق المؤسسة إلى موارد خاص مثل: الموارد المالية، المادية، البشرية، التكنولوجية.

- **الكفاءات:** روتينيات تنظيمية ناجمة عن تظافر بين مجموعة أنشطة المؤسسة، فهي عموماً مفهوم نظامي ينتج عن تفاعل جماعي بين التكنولوجيا، التعلم الجماعي والعمليات التنظيمية تسمح هذه الأخيرة بإنشاء موارد جديدة للمؤسسة فهي لا تحل محل الموارد بل تسمح بتطويرها. بحيث تشكل قدرة المؤسسة

على تعزيز استخدام وتحويل الموارد تبعاً لأهداف محددة مسبقاً، من أجل دعم وتحسين مكانتها التنافسية، لكننا نجد توافقاً عند عدة مؤلفين حول فكرة أن الكفاءات تنتج من الجمع بين عدة موارد⁵.

- **القدرات الديناميكية:** تعرف على أنها مسارات تنظيمية لتنسيق وتنير عمل المؤسسة هي قدرات المؤسسة تسمح بتجديد والرفع من مخزون كفاءاتها، كما تسمح بتطوير المؤسسة على المدى البعيد.

I-2- المبادئ الأساسية لنظرية المهارات والموارد: تمثل المبادئ الأساسية لنظرية الموارد والمهارات⁶:

- تصور المؤسسة على أنها محفظة من الموارد المالية ،التقنية والبشرية
 - ضعف موارد المؤسسة لا يمنعها من تحقيق التفوق في السوق العالمية كما لا تضمن لها وفرة الموارد في تحقيق النجاح الأكيد
 - كل مؤسسة تختلف في كيفية منزح مواردها مما ينتج عنه فروقات محسوسة بينها تختلف في كيفية اقتحامها للأسواق وتموقعها وفي النواتج التي تستخلصها من الموارد المتاحة
 - الاستعمال الذكي - بدلاً من الاستعمال العقلاني - للموارد بجمعها وإشراكها المتكامل وتوظيفها مركزة على هدف استراتيجي أساسي وتسريع استرجاعها بتقليل الآجال بين التوظيف وتحقيق العوائد.
- II - مقاربة المهارات:** جاءت مقاربة المهارات كامتداد لمقاربة الموارد، حيث اعتبر مؤسسوها أن مقاربة الموارد غير كافية، بسبب قلة الأدوات، الإستراتيجية، ففي ظل محيط شديد التقلبات وسريع التغيرات، تفترض المقاربة على أن المهارات تعتبر من أهم عوامل النجاح لأن امتلاكها والتحكم فيها يفتح الطريق أمام المؤسسة من ذلك يجب أن تكون قادرة على استقطاب المهارات وتوظيفها وتنميتها والحفاظ عليها، ومن ثم بناء المهارات الجماعية التي تعتبر أساس التفوق التنافسي.

III- نشأة المهارة: إن مصطلح المهارات لا يعد حديث النشأة، بل ارتبط بأعمال (F.Taylor) والتنظيم العلمي للعمل من قبل، والذي طالب بضرورة اكتساب كل فرد لمهارات معينة في مجال تخصصه. وهذا حتى يؤدي عمله بأفضل طريقة ومستوى أحسن، لكن الظهور الحقيقي والتطور على مستوى مفهوم المهارات كان في السبعينيات خاصة أثناء الأزمة النفطية (ازمة 1973) والتي انعكست نتائجها على اقتصاديات كالدول، واضطررت المؤسسات على تسريح عدد كبير من الأفراد ذوي الخبرات والمهارات، وهنا ظهر الإشكال على أي أساس يتم تسريح العمال على أساس الخبرة أو الاقردة..؟ وفي هذه المرحلة ظهر مصطلح المهارات الذي حل محل المؤهلات التي لم تعد كافية لممارسة المهام والأنشطة.⁷

في سنوات الثمانينيات تطور مفهوم المهارات تطويراً ملحوظاً نتيجة التطور والتغيير المستمر في قواعد المنافسة التي فرضت على المؤسسات البحث عن موارد بشرية بنوعية جيدة وشروط ومتطلبات جديدة هذه الموارد ذات قدرات عالية، تتمتع بالليونة للتكييف مع التغيرات تتميز بروح المبادرة والقدرة على الإبداع وتحلى بالمسؤولية.

II-2- مفهوم المهارة: يعتبر مصطلح المهارات من المصطلحات الشائعة الاستخدام في العديد من المجالات، حيث يعرف A.Meignant بأنها "ممارسة عملية مثبتة" (Savoir-faire opérationnel) فالمعنى المقصود بكون المهارات "ممارسة" (Validé Savoir-faire) أنها قدرة على العمل وليس مجرد معرفة بذلك (Savoir)، وأما يقصد بأنها "عملية" (opérationnel) أنها ممكنة التطبيق والاستخدام بشكل فعلي وملموس في العمل، وأما يقصد بها مثبتة (validé) هو أن المحيط معترف بها.⁸ كما عرفت " على أنها مزج أو تنسيق ديناميكي لعوامل مختلفة متمثلة في المعارف النظرية، الإجراءات، الممارسات، الخبرة،... وغيرها فهي تعبر عن حالة تعبئة تنسيق وتتفيد لهذه الموارد".⁹ وتعرف بأنها "تحمل مبادرة ومسؤولية فيما يخص الحالات المهنية في التوجهات كما في الأداء وهي مقدرة اجتماعية والتزام يأتي من الفرد، والمهارات هي معرفة معمقة، ومعرفة علمية معترف بها والتي تعطي الحق بالحكم في هذا المجال أو ذاك".¹⁰ كما أنها "مجموعة من المعارف المعرف العلمية ومهارات التخلص التي توضع في ممارسة العمل أو المهنة في وضعيّة نشاط معينة".¹¹

بالإضافة إلى التعريف السابقة لمفهوم المهارة هناك تعريف أخرى تذكر منها ما يلي:

- "المهارة هي مجموعة ثابتة من المعارف، المعرف الفنية، التصرفات النموذجية، الإجراءات المعيارية، الطرق التحليلية التي يمكن تشغيلها دون الحاجة إلى تدريب جديد".¹²
- "المهارة هي القدرة على إبراز المعرف والممارسات والخصائص الفردية المعبئة، والمتناصفة والمتكيفة مع الوضعيّات المهنيّة".¹³

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن أغلبية المفاهيم السابقة للمهارات ركزت على المكونات الثلاثة المتمثلة في المعرف والممارسات (المعرف العملية)، معرف التخلص أو السلوكية وهي تعتبر الأبعاد الأساسية للمهارات ولها أربع خصائص¹⁴:

- **عملية موجهة:** أي مرتبطة بوضعية معينة وتتحقق بالتأكيد لتحقيق هدف معين كتنفيذ مهمة ما أو ممارسة نشاط معين
- **عملية مهيكلة:** تقوم بمزج مختلف العناصر المكونة لها من معرف وممارسات فهي تلبي مختلف متطلبات الشغل

- **مفهوم مجرد:** لا يمكن لمسها أو ملاحظتها لكنها يمكن ملاحظة نتائجها وأثارها
- **مكتسبة:** المورد البشري يكتسب مهارات من خلال التعلم والتكوين والخبرة.

لقد تعددت تصنيفات المهارات نتيجة تعدد المعايير من أشهرها فردية وجماعية:

- **المهارات الفردية:** هي مهارات يمتلكها الفرد تضم مختلف أشكال المعرف تعرف على أنها تركيبة من المعرف والقدرات والخبرة والسلوكيات التي تمارس في إطار محدد وتنتمي ملاحظتها من خلال العمل الميداني والذي يعطي لها صفة القبول ومن ثم فإنه يرجع للمؤسسة تحديدها وتقويمها وتطويرها، باعتبارها

مركز اشغالات إدارة الموارد البشرية وتنعلق بكل فرد مهما كان مستواه سواء كان يطبقها في حياته الشخصية أو في وضعية مهنية

- **المهارات الجماعية:** هي تنشأ من خلال تعاون وتأزر المهارات الفردية يمكن تحديد وجود هذه المهارات من خلال مؤشرات الاتصال الفعال الذي يسمح بوجود لغة مشتركة بين جماعة العمل وتوفير المعلومات الملائمة بينهم وأخيراً مؤشر التعلم الجماعي .

كما تم تعريفها بأنها قدرة المؤسسة على ضمان انساب جودة وانسب سعر للزيون الداخلي أو الخارجي وترتکز عليها فعالية* المؤسسة".

وعرفت على أنها "نتيجة أو محصل ينشأ انتلاقاً من التعاون وأفضلية التجميع الموجودة بين المهارات الفردية"¹⁵.

ويجمع مفهوم المهارة الجماعية بين مفهومين:

1. **مفهوم يتعلق بالعمل الجماعي:** الذي تجسده مجموعات عمل والتي تسمى بالفريق عندما نريد الإشارة إلى مجموعة عمل تتكون من أفراد يتقاولون مع بعضهم البعض بصورة منتظمة أو مؤسسة لما يشتراكون في تحقيق الأهداف"كيان واحد"

2. **مفهوم يتعلق بالمهارة:** تناولتها سابقاً

وعليه: **المهارات الجماعية = مجموع المهارات الفردية + أفضلية تجمعيها**

بمعنى ليست الجمع البسيط بمختلف المهارات الفردية فحسب بل هي مجموع هذه المهارات إضافة إلى أفضلية تجمعيها ومزجها¹⁶. لا بد عليه من توافر الشروط التالية:

- **التصور المشترك لعديد من الجوانب:** مثل معالجة مشكل ما، اتخاذ قرار، بحيث ينبع هذا التصور من القواعد والمعايير التي تميز المجموعة
- **وجود اتصال فعال لتسهيل انتقال المعرف والخبرات بين أفراد الجماعة**
- **التعاون الفعال بين أعضاء الجماعة**
- **القدرة على التآلف الجماعي**
- **القدرة على التحقق معاً (تحقيق تبادل المعرف والخبرات)**

ومن خلالها تبرز أهمية التعلم الجماعي الذي يعتبر شرطاً أساسياً لمهارات الجماعية لأنّه الكفيل بتحقيق فائدة مزجها وأفضلية تجمعيها، بما أن أصبحت منظمات اليوم تحت شكل (المنظمات المتعلمة) بحيث ترتکز هذه الأخيرة في بناء مزاياها التنافسية على المهارات والمعرف إذ تتميز المنظمة المتعلمة بسيطرة التعلم الأفضل مقارنة بالمنافسين، إذ تقوم في إنتاجها بالتركيز على (المهارات المحورية خاصة) التي تشكل قاعدة لبناء ميزة تنافسية دائمة.

ثانياً: مهارات القطب (المهارات المحوية) تفكير مستقبلي

I - 1- ماهية قطب المهارات (المهارات المحوية): تقيم المؤسسة انطلاقاً من المهارات التي توظفها في نشاطها، قد تكون ثانوية تخص منتجات معينة، قد تكون أساسية تتعلق بالمهنة الأساسية لها تسمى هذه الأخيرة بالمهارات المحوية فهي ضرورية في تحديد مهنة المؤسسة باعتبارها قاعدة لمهاراتها الخاصة التي تجعلها تختلف عن باقي المؤسسات.

"تعرف المهارات المحوية" مجموعة من المهارات الناتجة عن الأصول الخاصة بالمؤسسة سواء ملموسة (تجهيزات الإنتاج، المبني، رأس المال،...) أو غير ملموسة (الجودة، التكنولوجيا، المعلومات، المعرفة، المهارات) والقادرة على تقديم قيمة مضافة-قيمة حقيقة للزيون- وهي نتيجة التفاعل بين المهارات الجماعية والتي بدورها تعمل على تحسين وتطوير بقاء المؤسسة".¹⁷

كما تعرف "ناتجة من التعلم الجماعي للمؤسسة وخاصة طريقة الربط بين كفاءات إنتاجية مختلفة، ودمج تيارات تكنولوجية متعددة"¹⁸ والمهارات المحوية ليست مهارة واحدة أو تقنية واحدة، بل حلقات متصلة من المهارات والقدرات تكمل بعضها البعض. وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من أن تحدد مهارتها المحوية فحسب Berney يجب أن تكون قابلة للتقييم، نادرة، غير قابلة للنقل والتقليد ولا بديل لها¹⁹. أما Puthod وThévenard فهما لا يصغian القابلية للتقييم كشرط لكن يضيفان إلى الشروط الثلاثة الأخرى الأهمية وعدم القابلية للتحويل²⁰.

وتختلف المهارات المحوية عن المهارات الفردية من خلال²¹:

1. **القيمة المضافة للزيون:** حيث أن المهارات المحوية تقدم إضافة جوهرية للقيمة التي يطلبها الزيون
2. **الاختلاف عن المنافسين:** تضمن التفرد والوقوف بعيداً عن المنافسين
3. **الامتداد:** إمكانية تطبيقها على سلسلة متعددة من المنتجات والخدمات
4. **التغيير:** تتغير قيمتها مع الوقت، ما كان مهارة محوية بالأمس يصبح مهارة روتينية اليوم فهي تكون دائماً قابلة للتصعيد مرکزة على القدرات المطلوبة غداً وليس اليوم.

وحسب Hammel Prahalad ثلاثة فروض تتمكن من خلالها المؤسسة من معرفة مهارتها المحوية: مهارة محوية تمكن من دخول أسواق واسعة ومتنوعة، مهارة محوية يجب أن تخلق مساهمة هامة في المنتج، مهارة محوية يجب أن تكون صعبة التقليد من قبل المنافسين.

II- 2-معايير ومميزات قطب المهارات: لكي تتوفر المهارات على صفة القطب يجب أن تخدم الجانب التناصي وأن تتوفر على المعايير التالية :

1. **معيار استراتيجي :** أن تكون المهارة ضرورية لاتخاذ الإجراءات الإستراتيجية التي تتبناها المؤسسة ضمن مسارها المستقبلي
2. **معيار التناصي:** أن تكون ضرورية للحصول والحفاظ على التمييز التناصي

3. معيار الخصوصية والندرة: أن تأخذ صفة جوهرية تتميز بها عن منافسيها بحيث لا يكون هناك مجال للتقليد.

ثالثاً: المهارات المحورية: مسار لتحقيق جودة الخدمة التعليمية

إن اعتماد الجامعة لتقديم خدمة تعليمية بمستوى جودة عالية يعد إستراتيجية أساسية لتحقيق النجاح والبقاء وبناء مركزها التناصي، تعد الجودة سلاح استراتيجي بالنسبة للمؤسسة وذلك لتحقيقها ميزة تناصية في مجال نشاطها، إذ أن مصطلح الجودة هو بالأساس مصطلح اقتصادي ظهر بناء على التناص الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة بهدف مراقبة جودة الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري وبالتالي تتركز الجودة على التفوق والاختيار ل النوعية المنتج في أي مجال. لهذا وقد اختلفت تعريفات الجودة باختلاف آراء الكثير من الباحثين والكتاب:

عرفت الجودة على أنها "مجموعة من المزايا وخصائص المنتج أو الخدمة القادرة على تلبية حاجات المستهلكين"²² هذا التعريف حسب الجمعية الأمريكية لضبط الجودة

بينما الجمعية الفرنسية للتكنولوجيا AFNOR ضمن المعايير القياسية الإيزو 9000 إصدار 2000 على أنها "قدرة مجموعة من الخصائص والمميزات الجوهرية على إرضاء المتطلبات المعلنة أو الضمنية لمجموعة من العملاء"²³

أما ph,Crosby عرفها بأنها هي مسؤولية ورغبات المستهلك هي أساس التصميم²⁴ بينما JOSEPH,L بينما "أنها الملائمة للاستخدام"²⁵. ومن خلال التعريف السابقة نستخلص أن الجودة تمثل مجموعة من الخصائص للمنتج أو الخدمة التي تقابل متطلبات وتوقعات العميل وذلك بالدقة والضبط في العمل ودرجة التمييز والتفوق مع تقليل التكاليف.

بينما تعرف جودة الخدمة التعليمية "قدرة مجموعة من خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعه"²⁶.

كما عرفت كذلك جودة التعليم "تحقيق مجموعة من الاتصالات بالمستخدمين (الطالب) بهدف إكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكّنهم من تلبية توقعات الأطراف المستفيدة(المنظّمات)"²⁷.

كما يمكن الجودة في التعليم تتعلق بكافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة للنتائج المراد تحقيقها وهي ترجمة احتياجات توقعات الطالب إلى خصائص محددة تكون أساسا في تعليمهم وتدريبهم لتعزيز الخدمة التعليمية وصياغتها بأهداف بما يتوافق مع تطلعات الطلبة المتوقعة وتلائم البيئة الأكاديمية²⁸.

1- خصائص الخدمة التعليمية:نظراً لوجود اختلافات واسعة بين خصائص وطبيعة الخدمات المختلفة فقد جرى تصنيفها إلى عدة مجموعات اعتماداً على أساس مختلفة، ولغرض تفهم طبيعة الخدمة التعليمية استناداً إلى هذه الأساس أو التصنيفات يتضح أن خدمة التعليم توصف بكونها غير ملموسة موجهة إلى عقول الأفراد وهذا بترتيب عليه تواجد الزبائن (الطالب) بدنياً في موقع تقديم الخدمة، إلا أنه

يمكن تجنب الحضور المادي من خلال تأمين الاتصال بوسائل الاتصال الحديثة (التعليم عن بعد، التعليم الإلكتروني، الجامعات المفتوحة) إذ يمكن التواصل بين الأستاذ والطالب من خلال الموقع أو البريد الإلكتروني، والأستاذ باعتباره منتج أو مورد معرفي، والمعرفة هي المنتوج أو البضاعة ومحيط الدمج (المحيط الخارجي) إلى سوق وزيون خارجي.

تأخذ الخدمة التعليمية الجامعية صفة الخدمة ذات العمليات المنظمة أو المستمرة من خلال اشتراط وجود علاقة رسمية (التسجيل في الجامعة) أن وجود التعليم ضمن هذه الخصائص سيساعد الجامعة في التعرف على زبائنها الحاليين وما هي الفائدة التي تعود عليهم من الحصول على الخدمة، كما تتصف الخدمة التعليمية أيضاً بأنها خدمة تقدم في الغالب بدون مشاركة سلع (أي تعتمد على العنصر البشري) مع وجود درجة تفاعل عالية بين مقدم الخدمة والزيون مع مراعاة الخصائص التي يستند مسوق الخدمة عند تخطيطه لتسويق الخدمة ذات مستوى جودة عالية قادرة على تحقيق ميزة تنافسية²⁹.

2- المهارات المحورية وجودة الخدمة التعليمية: تسعى الكثير من المنظمات ومنها الجامعات إلى الارتقاء بمستوى الخدمات حتى تصل لدرجة التمييز الذي يعد مثلاً يتحقق إليه كل من مقدمي الخدمات والمستفيدين منها على حد سواء حيث تقوم تلك المؤسسات باستخدام العديد من الاستراتيجيات من أجل تحسين مستوى أدائها ومن أهم تلك الاستراتيجيات الاهتمام بالجودة بوصفها إستراتيجية مهمة تساعده الجامعات وغيرها على توفير خدمات تشبع الرغبات الكاملة للعملاء وتلبى متطلباتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم المعلنة وغير المعلنة سواء من داخل الجامعة أو خارجها. إذ أن جودة الخدمة التعليمية تعتمد على عناصر (أبعاد) الخمسة التي اقترحها (Parasuraman, 1985) وظهور كنموذج مفاهيمي لقياس جودة الخدمة بأبعادها الخمسة والتي أطلق عليها SERVQUAL(مقياس الفجوة) الذي يقوم على مقارنة توقعات الزبائن للخدمة (الطلبة) والأداء الفعلي لها، ومن ثم يتم تحديد الفجوة بين هذه التوقعات والأداء حيث طبقت في التعليم العالي لقياس جودة الخدمة التعليمية لكنما هذا المقياس انقد نتيجة درجة التوقعات لا تضفي أية معلومات، وبالتالي غير مهمة في قياس الجودة لكنما في نفس الوقت لها أهمية عند قياس الرضا (رضا الطلبة على الخدمة) بحيث هناك معايير يتم من خلالها تقييم جودة الخدمة التعليمية في عناصر ضمان جودة التعليم العالي. حيث يتكون هذا المقياس من خمسة أبعاد كل بعد يحتوي على عدد من المتغيرات من هذه الأبعاد:

- **الملموسية:** الجوانب الملمسية المتعلقة بالخدمة التقنيات الحديثة المستخدمة الهياكل والمرافق الأكاديمية ومظهر الأساتذة والموظفين.
- **الاعتمادية:** تعبّر عن قدرة الجامعة من وجهة الطلبة على تقديم الخدمة، تعبّر عن مدى وفاء الجامعة بالتزاماتها تجاه الطالب.
- **الاستجابة:** القدرة على التعامل الفعال مع كل متطلبات الطلبة والاستجابة الفورية لشكواهم والعمل على حلها بمعنى تعبّر عن المبادرة في تقديم الخدمة من قبل الموظفين.

- التعاطف: الحرص على الطالب وإشعاره بأهميته والرغبة في تقديم الخدمة حسب احتياجاته.
- الموثوقية: الاطمئنان من قبل الطالب أن الخدمة المقدمة له تخلو من الخطأ أو الخطر³⁰.

بما أن الجامعة تسعى إلى استخدام الإستراتيجية من أجل تحسين أدائها كما تعتبر كذلك هذه الاستراتيجيات من ضمن المعايير المهمة للمهارات المحورية التي تتبعها المؤسسة خلال مسارها المستقبلي كما تسعى إلى الحصول والحفاظ على التمييز التنافسي كما أشار بورتر أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل منافسيها حيث يكون بمقدورها أن تجسد هذه الاكتشافات على الواقع من خلال إحداث عملية الإبداع والذي يؤدي إلى خلق ميزة مقارنة بالمنافسين الآخرين³¹.

تشكل المقاربة المبنية على الموارد مستوى مناسب للتحليل لتفسير أداء المؤسسة تقوم هذه المقاربة على إمكانية المؤسسة حشد وتراكم الموارد والمهارات التي تحول إلى ميزة مقارنة بالمنافسين وتتمثل³²:

1. القيمة: المورد بإمكانه إيجاد قيمة المنتوج في نظر الزبون حيث يسمح باستغلال الفرص وتقليل المخاطر نتيجة ليونته إذن أن القيمة تكمن في ليونة المورد وقدرته على تطوير أنواع مختلفة من المنتجات

2. الندرة: المورد (العملية التعليمية) إذ أصبح من السهل الحصول على المهارات في هذه الحالة لن تشكل مصدراً أو قاعدة لبناء ميزة تنافسية، إذ بإمكان المؤسسة البقاء في تقديم الخدمة ما لكن دون الحصول على مرتبة الريادة أو التمييز عن المنافسين لهذا أن تبقى الميزة مبنية على ملائمة المهارة لقطاع الخدمة يجب أن تكون نادرة.

3. عدم القابلية للتقليد: يصعب على المؤسسات التعليمية (الجامعات) المنافسة تقليد هذه الموارد نظراً لدقة ميزاته مثل (تقانة المنظمة) والخاصية الضمنية لها (مهارات الأفراد) لا يمكن تقليد ممارسات الأفراد في العمليات الإنتاجية (المنتوج الجامعي)

4. عدم قابلية الإحلال: حتى يكون المورد مصدراً للميزة التنافسية فإنه يجب ألا يكون قابلاً للتبدل لا لكل مورد قيمة وخاصية.

خاتمة: وعليه يمكن القول بأن المهارات المحورية لها دور كبير في وقتنا الحالي مما ينتج للمنظمة التي تعتمدها ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين، وهي ناتجة عن التعلم الجماعي والربط بين الكفاءات الإنتاجية ودمج تيارات تكنولوجية كما تتميز بصعوبة قلها وتقليلها وإحلالها، فقيمتها ليس لها معنى إلا بالنسبة للمنظمات التي تستعملها وتتطورها وهذا ما يجعل المؤسسات الجامعية تتنافس بخلق وتطوير مهاراتها الأساسية مما يكسبها ميزة تنافسية ويعكس مدى نجاح الجامعة في تقديم الخدمة التعليمية القادر على تحقيق الإشباع لاحتاجات ورغبات الطلبة وضمان الجودة.

الحالات والهوامش:

1. موسياري زهية، نظرية الموارد والتتجيد في التحليل الاستراتيجي للمنظمات-الكفاءات كعامل لتحقيق الأداء المتميز، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 9/8 مارس 2005، ص 173
 2. Gront.R.M The resources-based theory of competitive advantage Implications for strategy formulation.california management review.printemps 1991.p23
 3. Stephane A.Tywonaik, Le modèle des ressources et des compétences, article sur le site :www.reference-rh.net,p5
 4. كمال منصوري، الهام منصوري، "مساهمة مهارات القطب في تحقيق ميزة تنافسية"، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية: مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، يومي 21/22 فبراير 2012، جامعة بسكرة، ص 02
 5. Simoni G, Capitaliser les connaissances générées dans les projets,document de travail, LEST-CNRS, UMR6123,p2 ;http://www.lest-cnrs.fr/lesdocumentdetravail/simoni/capitconn ,pdf
 6. مزهودة عبد المالك، "المعالجة الإستراتيجية لموارد المؤسسة أداة لضمان نجاعة الأداء"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول لجامعة الجزائر حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلى في الاقتصاد العالمي، الجزائر، 31 ماي-02 جوان 2003، ص 05
 7. عبد الوهاب بن بريكة، موقف سهام، دور القيادة الإستراتيجية في تجسيد مفهوم تسيير المهارات، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية: مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، يومي 21/22 فبراير 2012، جامعة بسكرة، ص 3/3
 8. عباسة الهاشمي، دور ومكانة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات: دراسة حالة الملح لوطاية ومؤسسة المشروعات الغازية طوافة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2004، ص 11
 9. Luc Boyer ;Noel ecurbey, Organisation Theoriset application, 3ème ed ;ed :organisation ;2001,p232
 10. Bernard Galanband, SI la GRH était de la gestion, ed laisons, paris,2002,p20
 11. Jean pierre G ITEAU, Gestion des ressources humaines, ed :Arnand colin,3ème ed :paris,2000,p65
 12. Claud lévy-leboyer, La Gestion des compétences ; édition d'organisation ;paris ;2009,p22
 13. Jean cuy Millet ,LA Compétence, édition d'organisations, paris,2006,p283
 14. عبد الوهاب بن بريكة، موقف سهام، مرجع سابق، ص 05
* الفاعالية: استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، أي أنها تختص ببلوغ النتائج
 15. جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 59
 16. عباسة الهاشمي، مرجع سابق، ص 12
 17. كمال منصوري، الهام منصوري، مرجع سابق، ص 6
 18. Prahalad ck ,Hamel G , The core competence of the corporation, Harvard business review,May-June ;1990,p79
 19. Berny J, Firm resources and sustained competitive advantage, Journal of management vol17 n01 ;1991,p99
 20. Puthod d et Thévenard c, L'avantage concurrentiel fondé sur les ressources, une illustration avec le group salonon , gestion 2000,n03,Mai-June,1999,p135
 21. عقيلة صدوفي، غموض الكفاءات المحورية: نحو صعوبة تقليد الميزة التنافسية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية: مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، يومي 21/22 فبراير 2012، جامعة بسكرة، ص 10
 22. أمون الدرادكة، طارق شلبي، الجودة في المنظمات الحديثة، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 16
 23. Daniel Duret,Mannrice Pillet, Qualité en production :de ISO 9000 à six sigma, 2éme édition , éd : d'organisation ,paris,2002,p21
 24. Philipe crosby, LA Qualité est gratuite, economica, paris,1986,p19
 25. Kauru Ishikawa, LA gestion de la qualité, 1ére éd,paris,1984,p2
 26. Laith Alrubaiee,opcit,p4
 27. سمان فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المعايير العالمية، المنظمة الغربية للتنمية، الإدارية القاهرة، 2003، ص 105
 28. Morahman A, Changing the organization through time, san Francisco,based publishers,2003,p23
 29. الريعي ليث، عوامل جذب الطلبة الأجانب في استهداف الجامعة الأسوق الدولية: دراسة تحليلية لاتجاهات الطلبة الوافدين من جامعة البتراء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2008/1، ص 56
 30. IAITH Alrubaiee ; opcit, p08
 31. M ;Porter, A vantage concurrentiel des nation, Iner edition,1993,p48
- نلا عن: احمد طرطار: الميزة التنافسية واستراتيجيات التنافس كمدخل لترشيد أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضر، بسكرة، العدد 22، جوان 2011، ص 355.
32. صدوفي عقيلة، مرجع سابق، ص 12